قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

التنويع الاقتصادي في العراق وتحديات الاعتماد على النفط دراسة تحليلية للمدة (٢٠١٠–٢٠٢٠)

Economic diversification in Iraq and the challenges of dependence on oil: an analytical study for the period (2010–2020)

م.د احمد اسعد فياض المالكي [١] [*]، م.د. حسن هزبر علي الفراجي[٢]، م.م اوس سعدي عبد الكريم[٣]

[١] وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، العراق.

[٢] وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، العراق..

[٣] وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، العراق..

Keywords
Economic diversification, oil, Iraqi economy

Abstract

This research aims to analyze the reality of economic diversification in Iraq in light of fluctuating global oil prices and demonstrate the extent to which Iraq can reduce its dependence on oil revenues. The study's importance stems from the Iraqi economy's heavy reliance on the oil sector as the primary source of public revenues and GDP, which makes it vulnerable to economic fluctuations resulting from changes in global oil prices. The study employed a descriptive-analytical approach to examine economic data concerning the contribution of different economic sectors to GDP and the composition of public revenues from 2010 to 2020. The study revealed a clear weakness in Iraq's level of economic diversification due to the oil sector's significant dominance in the national economic structure. Oil revenues constitute the largest share of total public revenues and exports. The results also showed the limited contribution of other productive sectors, such as agriculture and industry, to the GDP. The study recommends using fiscal policy tools to support non-oil productive sectors, encourage local and foreign investment, and strengthen the role of the private sector. This will contribute to achieving sustainable economic diversification and reduce dependence on oil as the primary source of income.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: ٢٠٢٦/١/٢٣

المراجعة:٢٠٢٦/١/٢٧

القبول: ٢٠٢٦/٢/٩

الكلمات المفتاحية:

التنوع الاقتصادي، النفط، الاقتصاد العراقي

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية، وبيان مدى قدرة الاقتصاد العراقي على تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي كمصدر رئيس للإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الناتجة عن تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الإيرادات العامة خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٠). أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف واضح في مستوى التنويع الاقتصادي في العراق نتيجة الهيمنة الكبيرة للقطاع النفطي على هيكل الاقتصاد الوطني، إذ تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة والصادرات، كما بينت النتائج محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. ويوصي البحث بضرورة تفعيل أدوات السياسة المالية لدعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز دور القطاع الخاص، بما يسهم في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل.

[*] Ahmed Asaad Fayyad, ahmed.iraq.asaad94@gmail.con

Hassan Hazbar Ali Al-Faraji, hassanhazbar@gmail.com

AWS SAADI ABDULKAREEM, aoso639639@gmail.com

١. مقدمة

إن تنويع القاعدة الاقتصادية بشكل عام وهيكل الصادرات بشكل خاص يعد من المسلمات المهمة للسياسة الاقتصادية، والحل يكمن في تطوير القطاعات الاقتصادية المؤهلة اقتصاديا ومن أبرزها القطاع الصناعي وزيادة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ ينبغي إجراء تنويع القاعدة الانتاجية في اطار السلع والخدمات والأسواق الدولية فهي سبيل آمن لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا يتطلب سلسلة متعاقبة التأثير في الهياكل البنيوية للاقتصاد الوطني في العراق، وتكمن أهمية البحث في تسلط الضوء على التنويع الاقتصادي كأداة مهمة في تنمية الهيكل الانتاجي والإيرادات في بلدان العالم المختلفة ومنها العراق والوقوف على اهمية تنويع الايرادات وخاصة الايرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي احادي الجانب مثل العراق أما هدف البحث هو مقاربة اقتصادية بين التنويع الاقتصادي والسياسة المالية المتمثلة بالإيرادات وخاصة غير النفطية منها وتكمن مشكلة البحث في بيان إلى أي مدى استطاع العراق من الاعتماد على الايرادات غير النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية بل وعلى التنويع بشكل عام .وينطلق البحث من فرضية مفادها أن اعتماد مبدأ التنويع الاقتصادي يمكن أن يؤدي الى التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء تقلبات أسعار النفط العالمية تم اعتماد الأسلوب الوصفي والاستقرائي النظري وذلك بالاعتماد على المعطيات الجزئية وصولا إلى المعطيات الكلية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في اعتماد العديد من الدول العربية، ولا سيما الدول النفطية، اعتمادًا كبيرًا على النفط بوصفه المصدر الرئيس لإدارة اقتصاداتها وتمويل إيراداتها العامة. ويُعد هذا الاعتماد المفرط مصدرًا لعدم الاستقرار الاقتصادي، إذ يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات التي تطرأ على أسواق النفط العالمية، مثل التغيرات في الأسعار أو مستويات الطلب. كما أن النفط يُعد من السلع الاستراتيجية ذات الأبعاد الدولية، الأمر الذي يزيد من درجة المخاطر المرتبطة بالاعتماد عليه مقارنة بغيره من السلع.

وفي السياق العراقي، تفاقمت هذه المشكلة بصورة أكبر بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها البلد عقب الاحتلال الأمريكي، حيث ازداد الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الاقتصاد الوطني، مقابل تراجع الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى اختلال هيكل الاقتصاد الوطني وتعزيز طابعه الريعي، الأمر الذي يفرض ضرورة دراسة هذه المشكلة والبحث عن السبل الكفيلة بمعالجتها من خلال تبني سياسات اقتصادية تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط.

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى:

١. بيان أهمية التنويع الاقتصادي .
٢. تحليل التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في العراق عينة الدراسة.
٣. التعرف على أهم استراتيجيات التنوع الاقتصادي

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من موضوعة التنويع الاقتصادي التي بدأت تتزايد يوماً بعد يوم، وضرورة تطبيقها خصوصا في بلدان الريع النفطي، إذ إن الواقع يظهر أن الاقتصاد المتنوع يكون اكثر قوة وصلابة تجاه الازمات والتقلبات الاقتصادية من الاقتصاد أحادي الجانب، وهذا ما نلاحظه على الاقتصاد الإماراتي.

حدود البحث:

- تتضمن الحدود الزمنية للدراسة المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).
- تتضمن حدود الدراسة المكانية هو (العراق).

أسلوب البحث:

اعتمدت الدراسة استخدام أسلوب تحليلي يستند الى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تحليل تطور البيانات خلال مدة الدراسة ، واستقراء الواقع الاقتصادي للعراق، وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مدة الدراسة وتتبع تطوراتها، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك

٢. المبحث الأول: الإطار النظري

٢. ١. مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته.

ظهر مصطلح التنويع الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية في بداياته مرتبطًا بمجال الاستثمارات المالية، حيث استُخدم بوصفه وسيلة للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الأوراق المالية. ومع تطور الفكر الاقتصادي، توسّع استخدام هذا المفهوم

ليشير بشكل عام إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، من خلال توزيع الأنشطة الاقتصادية على قطاعات متعددة. وتختلف تصنيفات هذه القطاعات تبعًا للغرض من التقسيم، إلا أن التقسيم الأكثر شيوعًا يقوم على طبيعة النشاط الاقتصادي، مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية (بخيت وعطيوي، ٢٠١٧، ٨٥٠)

وتُعرَّف سياسة التنويع الاقتصادي بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات السلعية، ولا سيما تلك التي تتعرض لتقلبات في الأسعار أو الكميات في الأسواق العالمية. ويُعد التنويع الاقتصادي وسيلة مهمة للتخفيف من المخاطر الاقتصادية، رغم أن هذا الهدف لا يمثل الدافع الوحيد لتبني الحكومات لهذه الاستراتيجية. فغالبًا ما يرتبط الاتجاه نحو التنويع بمحاولة معالجة مشكلات اقتصادية أخرى، مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وضعف الحوافز العامة والخاصة للاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتراجع القدرة التنافسية في قطاع التصنيع، فضلًا عن احتمالية التعرض للصدمات الاقتصادية والتقلبات المرتبطة بالاقتصادات الريعية. لذلك تسعى العديد من الدول إلى تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي بوصفها أداة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (Hvidt, 2013, 5).

ومن منظور استثماري، يُعد التنويع الاقتصادي أحد الأساليب الاستراتيجية التي تعتمد على توزيع الموارد المالية المخصصة للاستثمار على مجموعة من القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل القطاع الصناعي أو أسواق الأوراق المالية، إضافة إلى الاستثمار في أنواع متعددة من الأصول. وقد أشار الخبير الاقتصادي هاري ماركويتز إلى أهمية هذا المبدأ من خلال عبارته الشهيرة: "لا تضع كل البيض في سلة واحدة"، والتي تعبّر عن فكرة إنشاء محفظة استثمارية تضم استثمارات متعددة بهدف تقليل المخاطر المحتملة وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في العوائد (Dwarka, 2010, 10).

٢.٢ أهمية التنوع الاقتصادي

تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في مجموعة من الجوانب الاقتصادية والتنموية التي تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام. فمن أبرز هذه الجوانب أنه يساعد في الحد من الآثار السلبية لما يُعرف بظاهرة المرض الهولندي، إذ يسهم في تحقيق توازن في معدلات النمو بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمارات بما يتلاءم مع احتياجات كل قطاع، مع إعطاء أولوية للقطاعات الإنتاجية الحيوية ولا سيما قطاعي الصناعة والزراعة. ويتطلب تحقيق ذلك تهيئة بيئة استثمارية مناسبة ترتكز على بنية تحتية متكاملة تشمل شبكات الطاقة والمياه ووسائل النقل إضافة إلى المؤسسات التعليمية والصحية، بما يعزز قدرة الاقتصاد على دعم مسارات التنمية (الشمري، ٢٠٠٨، ١٨٣)

كما يسهم التنويع الاقتصادي في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، إذ إن توزيع الاستثمارات على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية يحد من مخاطر تركزها في قطاع واحد. فالعوامل غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية والحروب قد تؤثر في قطاع معين أكثر من غيره، ولذلك فإن انتشار الاستثمارات بين قطاعات متعددة يؤدي إلى توزيع المخاطر بينها، الأمر الذي يخلق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا وأمانًا نسبيًا (الخطيب، ٢٠١٤، ٦)

وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن تنويع الصادرات يمثل أحد العوامل المهمة الداعمة للنمو الاقتصادي، إذ إن التوسع في الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع غالبًا ما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة. كما أن تنويع صادرات الموارد الطبيعية يمكن أن يلعب دورًا إيجابيًا في دعم مسار النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.(Herzer & Lehmann, 2006, 21)

ومن الجوانب المهمة الأخرى للتنويع الاقتصادي مساهمته في خلق فرص عمل جديدة ورفع مستويات إنتاجية العمالة وتنمية مهاراتها، ولا سيما في ظل الاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة التي ترافق عادةً عملية التنويع. ويبرز هذا الأثر بشكل واضح عند مقارنته بالاقتصادات المعتمدة على قطاع النفط، حيث يتسم هذا القطاع بكثافة رأس المال واعتماده المحدود على الأيدي العاملة، وغالبًا ما يستقطب عمالة متخصصة قد تكون من خارج البلد (شبيب، ٢٠١٦، ٤)

كذلك يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد من خلال تعزيز الروابط الإنتاجية بين القطاعات المختلفة، حيث تصبح مخرجات أحد القطاعات مدخلات إنتاجية لقطاعات

أخرى. ويساعد هذا الترابط في توسيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل إضافية، فضلاً عن زيادة عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، الأمر الذي يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام (Cherif & Fuad, 2014, 3).

ومن جهة أخرى، يحقق تنويع هيكل الصادرات آثارًا إيجابية متعددة، من بينها توسيع نطاق فرص العمل والحد من معدلات الفقر، فضلاً عن تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية. كما أن تنويع الصادرات يسهم في استقرار مستويات الدخل وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ، إضافة إلى دوره في تعزيز التقدم التكنولوجي ورفع كفاءة الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل، إلى جانب إسهامه في اكتساب المعرفة وتطوير القدرات التقنية (Pant & Krishna, 2009, 72).

كما يسهم تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف، نظرًا لكونها موارد محدودة نسبيًا وتشكل جوهر المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالندرة. فتنويع الإنتاج يتيح الاستغلال الأمثل للثروات الوطنية ويعكس تطور هياكل الصناعات وتعددها، الأمر الذي يدعم تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على الاستمرار والنمو (عبد الرزاق ومرزوك، ٢٠١٥، ٤٠)

وأخيرًا، يساعد التنويع الاقتصادي في تعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه من المشاركة الفاعلة في العملية الإنتاجية، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع نطاق مساهمته في التنمية الاقتصادية. كما يسهم في تقليص الاعتماد على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويتيح الفرصة لتحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، فضلاً عن توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة (Hamidato & Alssafiah, 2017, 76).

٣.٢ أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين مجموعة من أنماط التنويع الاقتصادي التي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية تبنيها لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي وتعزيز فرص النمو. وتختلف هذه الأنواع بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي أو مجال التوسع الذي تسعى إليه الدولة أو المؤسسة.(Ndjambou, 2013, p.84)

يُعد التنويع الأفقي أحد أهم هذه الأنماط، ويقصد به التوسع في إنتاج سلع أو خدمات جديدة ضمن القطاع الإنتاجي نفسه. ويهدف هذا النوع من التنويع إلى زيادة تنوع المنتجات داخل القطاع الواحد بما يتيح فرصًا إضافية للإنتاج، سواء كانت هذه المنتجات مرتبطة بالنشاط الأساسي للقطاع أم غير مرتبطة به. ويمكن ملاحظة ذلك في قطاعات مثل النفط أو الزراعة، حيث يتم تطوير منتجات متعددة ضمن الإطار الإنتاجي نفسه.

أما التنويع العمودي فيشير إلى إنشاء صناعات أو أنشطة إنتاجية جديدة ترتبط بالصناعة الأساسية عبر علاقات تكاملية. فقد يتمثل ذلك في إقامة صناعات تعتمد على المنتجات الحالية بوصفها مدخلات إنتاج، وهو ما يُعرف بالتنويع العمودي من الأسفل، أو من خلال تطوير صناعات تقوم بتجهيز أو معالجة مخرجات الصناعة القائمة لإنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى، وهو ما يسمى بالتنويع العمودي من الأعلى. ويهدف هذا النوع من التنويع إلى تعزيز الترابط بين القطاعات الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة في الاقتصاد.

وفيما يتعلق بـــ التنويع الجغرافي، فإنه يعني توسيع نطاق النشاط الاقتصادي من خلال الدخول إلى أسواق أو مناطق جغرافية جديدة، سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الدولية. ويسهم هذا النوع من التنويع في تقليل الاعتماد على سوق محدد، كما يساعد المؤسسات أو الاقتصادات الوطنية على التكيف مع التغيرات في بيئة الإنتاج والطلب في مناطق مختلفة.

أما التنويع المالي فيرتبط بالأنشطة الاستثمارية في الأسواق المالية، حيث يهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأدوات والأنشطة الاستثمارية، مثل الأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية. ويساعد هذا الأسلوب في إدارة المحافظ الاستثمارية بطريقة تقلل من احتمالية تعرض جميع الأصول للخسارة في الوقت نفسه، مما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي (شارف، ٢٠١٨، ٣٧).

٤.٢ سياسات التنوع الاقتصادي.

من أجل تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، ينبغي على الدول التي تسعى إلى هذا التوجه تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. ومن أبرز هذه السياسات ما يأتي:

١ – سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية

يُعد تنويع القاعدة الإنتاجية من الركائز الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، إذ يسهم في توسيع هيكل الصادرات وتنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة. ويتحقق ذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو مختلف القطاعات الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. كما يشمل إعادة هيكلة الإنتاج عبر التنويع العمودي من خلال تطوير الصناعات المرتبطة بالقطاعات الرئيسة، أو التنويع الأفقي عبر التوسع في إنتاج سلع وخدمات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى (تقرير التنمية العربية، ٢٠١٨؛ سجيني، ٢٠١٧)

٢- سياسة التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية أداة مهمة لدعم التنويع الاقتصادي، إذ تتيح تصريف الفائض من الإنتاج المحلي عبر الصادرات، وتوفير السلع والخدمات غير المتاحة محليًا من خلال الاستيراد. كما تسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة والمهارات الإدارية، وتشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، فضلًا عن دورها في تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة المنتجين المحليين وفتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية (Salvatore, 2010).

٣- السياسة الاستثمارية

تعد السياسة الاستثمارية من الأدوات الرئيسة لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تعمل الحكومات – خاصة في الدول النامية – على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية لتحقيق معدلات نمو أعلى. وتتضمن هذه السياسة تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير بيئة قانونية واقتصادية مناسبة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأهميته في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، وزيادة الإنتاجية والصادرات، إضافة إلى دوره في خلق فرص العمل وتعزيز الإيرادات العامة للدولة (مسعد، ٢٠١٠).

تُعد تدفقات الاستثمارات الأجنبية من العوامل المهمة التي تسهم في دعم الاستثمار المحلي، إذ تمثل مصدراً إضافياً للادخار الوطني اللازم لتمويل المشاريع الإنتاجية. ففي حال انخفاض المدخرات المحلية، يمكن للاستثمار الأجنبي أن يسهم في سد فجوة الموارد الناتجة عن نقص تلك المدخرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي وفتح مجالات جديدة أمام المستثمرين المحليين. كما يسهم في خلق سوق لمدخلات الإنتاج التي تنتجها الشركات المحلية، فضلاً عن دوره في تعزيز الصادرات ورفع معدلات تكوين رأس المال، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي (الجبوري، ٢٠١٤، ٧٥)

ولتحقيق الاستفادة من هذه الاستثمارات، يتعين على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي توفير بيئة استثمارية ملائمة من خلال إزالة المعوقات وتقديم الحوافز المناسبة، مثل تخفيض الضرائب المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وإبرام الاتفاقيات الثنائية التي تمنع الازدواج الضريبي (علي، ٢٠١١، ٨١). كما أن المستثمرين يميلون عادة إلى توجيه أموالهم نحو البيئات الاقتصادية المستقرة والآمنة، إذ تعتمد قرارات الاستثمار بدرجة كبيرة على التوقعات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية ومستوى النشاط الاقتصادي والدورات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يفرض على الدولة المضيفة تهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية المناسبة لجذب تلك الاستثمارات (آل شبيب، ٢٠٠٩؛ عبد الهادي وآخرون، ٢٠١٣)

٤- سياسة الخصخصة(Privatization Policy)

برزت سياسة الخصخصة بشكل واضح منذ أواخر القرن العشرين بعد تزايد التحديات الاقتصادية التي واجهت العديد من الاقتصادات، مثل الركود وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتزايد الديون الخارجية. وقد أدى ذلك إلى الدعوة لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة بصورة أكبر في إدارة الأنشطة الاقتصادية. وتُعرف الخصخصة بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف نقل أو إشراك القطاع الخاص في إدارة بعض الأنشطة أو المؤسسات العامة، وذلك بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنمية الاقتصادية (المشهداني، ٢٠١٣؛ حسن، ٢٠١٦)

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق عدد من النتائج الاقتصادية، من أبرزها تقليل العبء الواقع على الموازنة العامة، وتحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية، وزيادة حجم الاستثمار، فضلاً عن توسيع القاعدة الضريبية نتيجة اتساع النشاط الاقتصادي. كما تسهم الخصخصة في رفع جودة السلع والخدمات نتيجة خضوعها لقواعد المنافسة في السوق، إضافة إلى دعم الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات من خلال تطوير الإنتاج وإدخال أساليب حديثة في الإدارة والتكنولوجيا (عبد الكريم، ٢٠١٠).

٣. المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط

٣. ١. نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي

يعتبر العراق احد بلدان غرب القارة الآسيوية ويطل على الخليج العربي، و يحده من الجنوب الكويت و الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشمال تركيا اما من جهة الغرب فتمتد حدوده مع سوريا والأردن، ومن جهة الشرق جمهورية إيران ، ويقدر عدد سكان العراق في ٢٠٢٥ م بحوالي (٤٦.١١) نسمة. تبلغ مساحة العراق حوالي (٤٣٧٠٧٢) كيلو متر مربع ، والعملة الرسمية هي الدينار العراقي ، ويمتلك العراق منفذاً بحرياً واحداً يطل على الخليج العربي ، ويبلغ طول الساحل البحري (٥٨) كيلومتر ، ويعد ميناءام قصر المنفذ البحري الرئيسي وأهم الموانئ العراقية المطلة على الخليج . (الجبوري،٢٠١٨، ٦٠)

جدول (1) معلومات عامة عن جمهورية العراق

ت	البيان	التفاصيل
1	سنة التأسيس	1958
2	العاصمة	بغداد
3	المساحة الاجمالية	437072 كم2
4	عدد السكان (نسمة)	46.11
5	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية 2025)	225722375.5 مليون دينار
6	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(2025)	5897442 دينار
7	الدخل القومي (2025)	220905643.8 مليون دينار
8	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(2025)	5771596 دينار
9	العملة	الدينار العراقي
10	احتياطي النفط الخام (مليار برميل)	147*

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على:

1- بيانات البنك الدولي: http://data.albankaldawli.org

2- وزارة التخطيط العراقية , المجموعة الاحصائية ,2025 , ص2-3.

*يحتل العراق المركز الرابع عالمياً في الاحتياطي النفطي بعد فنزويلا والسعودية وايران.

٣. ٢. مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠–٢٠٢٠)

يعدّ القطاع النفطي هو القطاع الرائد في اقتصاديات الدول النفطية عموماً، والعراق بشكل خاص، وتشير أغلب الدراسات الاقتصادية أن الايرادات النفطية تمثل النسبة الأكبر من إيرادات الموازنة العامة في العراق، وتتجاوز في أغلب الأحيان ٩٠% منها.

جدول (2) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة(2010-2020)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	النمو السنوي %	النمو المركب	القطاع النفطي (مليون دينار)	نسبة المساهمة%	المتوسط خلال المدة
2010	111455813.4	16.6		59018094.5	53	
2011	157026061.6	40.9		87166401.2	56	
2012	130643200.4	-16.8		55998048.1	43	
2013	162064565.5	24.1		72905000.1	45	
2014	217327107.4	34.1		115256423.7	53	
2015	254225490.7	17.0	14.5	83805694.2	33	48
2016	273587529.2	7.6		116852335.9	43	
2017	266332655.1	-2.7		93811856.9	35	
2018	194680971.8	-26.9		65194040.7	33	
2019	196924141.7	1.2		67400216.2	34	
2020	225722375.5	14.6		88664813	39	

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعات الاحصائية لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول أعلاه هيمنة مطلقة للقطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ حيث يتضح أن نسبة المساهمة بلغت ذروتها في عام ٢٠١١ حين سجلت ٥٦% تزامناً مع طفرة في قيمة القطاع النفطي وصلت إلى ٨٧١٦٦٤٠١.٢ مليون دينار وهو ما يعكس اعتماداً هيكلياً حاداً على الموارد الريعية كما تظهر البيانات تذبذباً خطيراً في معدلات النمو السنوي التي سجلت تراجعاً حاداً في عام ٢٠١٨ بنسبة – ٢٦.٩% مما أدى لانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩٤٦٨٠٩٧١.٨ مليون دينار مقارنة بالسنوات التي سبقتها وهذا التذبذب يبرز هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية وتذبذب أسعار الطاقة العالمية ومن الناحية التحليلية نجد أن المتوسط العام للمساهمة البالغ ٤٨% يؤكد أن قرابة نصف النشاط الاقتصادي يرتكز على قطاع وحيد مما يضعف من مرونة القطاعات الإنتاجية الأخرى التي لم تنجح في تقليل هذه الفجوة على مدار عقد كامل رغم أن النمو المركب استقر عند ١٤.٥% كقيمة إحصائية عامة إلا أن التفاصيل السنوية مثل القفزة في عام ٢٠١٤ التي وصلت بالقطاع النفطي إلى ١١٥٢٥٦٤٢٣.٧ مليون دينار بنسبة مساهمة ٥٣% تؤكد أن المحرك الأساسي للاقتصاد لا يزال خارج السيطرة المحلية المباشرة ومرتبطاً بمتغيرات السوق الدولية وفي الختام فإن استمرار المساهمة عند حدود ٣٩% في عام ٢٠٢٠ رغم كل التحديات يشير إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لتحقيق تنوع حقيقي يضمن استدامة النمو بعيداً عن تقلبات القطاع الاستخراجي.

٣.٣ نسبة مساهمة القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

نلاحظ من الجدول رقم (٢) تدني مستويات المساهمة القطاعية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ حيث نلاحظ أن القطاع الزراعي بدأ بنسبة ٤.٨٦٥٣٠٦ في عام ٢٠١٠ وشهد تراجعاً مستمراً حتى وصل إلى أدنى مستوياته في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١.٣٣٠٠٠٠ وهو مؤشر خطير على انحسار الدور الإنتاجي للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي أما القطاع الصناعي فقد ظل يراوح في نسب متواضعة جداً لم تتجاوز ٢.٩٠٢٢٥٨ في أفضل حالاتها عام ٢٠١١ وانتهت عند ٠.٨٠٠٠٠٠ في عام ٢٠٢٠ مما يعكس حالة من الركود أو "اللا تصنيع" في الاقتصاد العراقي ومن جانب آخر يبرز قطاع الخدمات كأكثر القطاعات تذبذباً حيث سجل ٢٣.٤٦٠٤٥ في بداية المدة وشهد انخفاضاً حاداً وغير مفسر إحصائياً في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ١.٨٤٥١٨٣ قبل أن يعاود الصعود إلى ٣٢.٢٠٠٠٠ في عام ٢٠٢٠ وهذه القفزات تشير إلى ارتباط القطاع الخدمي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي أكثر من ارتباطه بقاعدة إنتاجية صلبة وفي الختام فإن البيانات تؤكد أن الهيكل القطاعي العراقي يعاني من تشوه كبير حيث تآكلت مساهمة القطاعات السلعية كالزراعة والصناعة لحساب قطاع الخدمات والقطاع النفطي الذي حللناه سابقاً مما يتطلب وقفة جادة لإعادة إحياء النشاطات الإنتاجية المعطلة.

الجدول (3) يبين نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة قطاع الخدمات	مساهمة القطاع الزراعي
2010	2.139323	23.46045	4.865306
2011	2.902258	21.61722	4.693729
2012	2.822118	21.59064	4.276317
2013	2.35084	22.51306	4.87886
2014	1.891739	22.19063	4.8663
2015	2.042104	33.98627	4.748309
2016	2.252869	2.239662	3.874272
2017	2.609176	1.845183	2.812169
2018	1.796217	17.21674	1.95073
2019	1.999527	25.77367	3.334401
2020	0.800000	32.20000	1.330000

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية لسنوات مختلفة.

٤.٣ دور القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠):-

نلاحظ من الجدول (٣) تحول تدريجي ومهم في أدوار القوى الاقتصادية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ حيث يتضح أن القطاع العام بدأ بهيمنة مطلقة في عام ٢٠١٠ بنسبة مساهمة قدرها ٩١.١% وقيمة بلغت ٦٨٦١٠٤٠ مليون دينار مما يعكس مركزية الدولة في توجيه الاستثمارات الرأس مالية الكبرى وفي المقابل نلاحظ نمواً لافتاً ومضطرداً في دور القطاع الخاص الذي انطلق من مساهمة متواضعة جداً بلغت ٣.٤% في عام ٢٠١١ ليصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى نسبة ٣٣.٨% وبقيمة استثمارية بلغت ٢٠٧٤٥٧٣٤ مليون دينار وهذا يشير إحصائياً إلى تنامي ثقة الاستثمار الخاص وقدرته على تحمل جزء من العبء التنموي رغم التحديات المحيطة ومن الناحية التحليلية نجد أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد قفز من ٧٥٣٠٤٠٥ مليون دينار في بداية المدة ليصل إلى ٦١٣٧٨٤١٦ مليون دينار في نهايتها وهو ما يعبر عن توسع كبير في القاعدة المادية للاقتصاد العراقي إلا أن هذا التوسع لا يزال يواجه تحدي التوازن حيث تراجعت حصة القطاع العام نسبياً لتستقر عند ٦٦.٢% في عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت تتجاوز التسعين بالمئة مما يعكس بداية حقيقية للتحول نحو اقتصاد أكثر مشاركة وفي الختام فإن هذه البيانات تؤكد أن القطاع الخاص بات لاعباً لا يمكن إغفاله في هيكلية الاستثمار الوطني حيث تضاعفت مساهمته المئوية بأكثر من ثلاث مرات خلال عقد واحد مما يستوجب تعزيز البيئة التشريعية لدعم هذا التوجه التصاعدي وضمان استمرارية الاستثمارات الرأس مالية في مواجهة التقلبات المالية.

جدول (4) اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق للمدة(2010-2020) (مليون دينار)

السنوات	القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام%	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص%	اجمالي تكوين رأس المال الثابت
2010	6861040	91.1	669365	8.9	7530405
2011	22455103	96.6	785436	3.4	23240539
2012	12083560	89.7	1387682	10.3	13471242
2013	24173486	92.1	2079291	7.9	26252777
2014	25723085	91.1	2511908	8.9	28234993
2015	33274364	87.2	4865508	12.8	38139871
2016	45086546	81.9	9950130	18.1	55036676
2017	41889616	75.0	13947787	25.0	55837403
2018	33838564	66.8	16812009	33.2	50650573
2019	41665267	69.1	18648400	30.9	60313667
2020	40632682	66.2	20745734	33.8	61378416

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على

- 1-وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الاحصائية 2020.
- 2-وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, التقديرات الفعلية لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق 2020.
- 3-وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, التقديرات الفعلية لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق 2020

٥.٣ تحليل هيكل الصادرات في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠):-

تعد الصادرات من المؤشرات المهمة في بيان درجة تقدم البلد، فكلما ارتفعت نسبتها إلى الواردات كلما كان انعكاسها إيجابياً على الميزان التجاري، وكلما كانت درجة تنوع الصادرات أكبر، كلما ساهم ذلك في انخفاض المخاطر على الاقتصاد، وعند الحديث عن الصادرات العراقية يتضح أنها بعيدة كل البعد عن صفة التنوع، بسبب الاعتماد شبه التام على تصدير سلعة واحدة تتمثل بالنفط الخام، وهذا ما يمكن ملاحظته في بيانات الجدول (٤) والذي يبين صادرات العراق النفطية وغير النفطية خلال مدة الدراسة:

الجدول (5) يبين إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2010-2020) اجمالي الصادرات غير النفطية (مليون دولار) اجمالي الصادرات النفطية (مليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات الغير نفطية(مليون دولار)	اجمالي الصادرات النفطية(مليون دولار)
2010	174	51590
2011	221	79460
2012	296	93913
2013	214	89555
2014	182	83799
2015	191	51136
2016	90	41208
2017	215	57344
2018	125	86235
2019	485	81100
2020	156	46673

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual Statistical Bulletin,2020,p19-20

ومن خلال الجدول رقم (٥) يتضح اختلالاً تجارياً حاداً يكرس مفهوم الاقتصاد الريعي ذي الجانب الواحد حيث يظهر بوضوح أن الصادرات النفطية تهيمن بشكل مطلق على مشهد الإيرادات الخارجية للعراق طوال المدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ إذ سجلت ذروتها في عام ٢٠١٢ بقيمة بلغت ٩٣٩١٣ مليون دولار بينما لم تتجاوز الصادرات غير النفطية في نفس العام ٢٩٦ مليون دولار وهي فجوة رقمية هائلة تعكس ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية ومن الناحية التحليلية نلاحظ أن الصادرات غير النفطية ظلت تراوح في مستويات خجولة جداً بل ووصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠١٦ بقيمة ٩٠ مليون دولار فقط مقارنة بصادرات نفطية بلغت ٤١٢٠٨ مليون دولار في ذات العام مما يؤكد أن المحرك الوحيد للعملة الصعبة هو النفط الخام ورغم القفزة النسبية الملحوظة في عام ٢٠١٩ حيث وصلت الصادرات غير النفطية إلى ٤٨٥ مليون دولار إلا أنها سرعان ما عاودت الهبوط في عام ٢٠٢٠ لتستقر عند ١٥٦ مليون دولار بالتزامن مع انخفاض الصادرات النفطية إلى ٤٦٦٧٣ مليون دولار نتيجة الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار الطاقة وفي الختام فإن هذه الأرقام تؤكد أن العراق لا يزال يعيش في دائرة الاعتماد الكلي على مورد ناضب إذ تمثل الصادرات غير النفطية نسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر في الميزان التجاري مما يستدعي استراتيجية وطنية شاملة لتنويع القاعدة التصديرية وتحفيز القطاعات الإنتاجية التي أشرنا إلى تراجع مساهمتها في الجداول السابقة لتجنب المخاطر الناجمة عن تذبذب عائدات النفط العالمية.

٦.٣ تحليل أزمة أسعار النفط

تعرضت أسعار النفط الخام لتراجع كبير في منتصف ٢٠١٤، لتنهي مرحلة استقرار سعري استمر اربع سنوات بعد تعافي الاسواق النفطية من تبعات الازمة المالية في ٢٠٠٨، ويعد هذا ثالث أكبر انخفاض خلال الثلاثين سنة الماضية، ساهمت به عوامل عدة اهمها عدم تطابق توقعات العرض والطلب والتغيير في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC) ، فضلا عن ارتفاع الدولار، وقد حملت ازمة انخفاض أسعار النفط الخام آثار كبيرة القت بظلالها على اقتصادات الدول المصدرة له، اذ شهدت تلك الدول مرحلة ركود حاد، كنتيجة متوقعة في اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر دخل احادي

ان انخفاض أسعار النفط الخام في منتصف ٢٠١٤ شكلت صدمة عرض استثنائية اذ نتجت بدرجة اساس عن عدم تطابق عرض النفط العالمي مع توقعات الطلب عليه، ونتيجة هذه التقلبات في الاسعار اصبح العراق بأمس الحاجة الى تطبيق اجراءات لمواجهة تداعيات انخفاض الاسعار في ظل زيادة اجمالي النفقات العامة، إن الهدف الاساسي من أية اجراءات حكومية لمواجهة الازمة المالية الحالية سوف يتمثل بضغط وترشيد النفقات ومحاولة ايجاد وسائل تمكن الدولة من خلالها زيادة الايرادات من بعض المصادر التي يمكن تفعيلها بشكل افضل، اذ تشكل الايرادات النفطية حوالي ٩٥% من اجمالي الايرادات العامة، في وقت تنخفض فيه الايرادات غير النفطية من حصيلة الضرائب والرسوم بسبب الظروف الاقتصادية الحالية واجراءات الدولة في تأجيل استحصال بعض الايرادات

ومن أجل التأسيس لسياسات اقتصادية ناجحة، لابد أن تعمل الحكومات المقبلة لإخراج الاقتصاد العراقي من ريعيته الشديدة والذهاب الى سياسات التنويع الاقتصادي في إطار اجراءات الامد الطويل وينبغي أن ترتكز على دور فاعل للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، لتقليل الاعتماد على ايرادات النفط وزيادة حصيلة الايرادات غير النفطية، والجدول الاتي يوضح كميات النفط المصدرة وسعر برميل النفط

الجدول (6) يبين كمية النفط المصدر (مليون) وسعر البرميل (دولارا) في العراق للمدة (2022-2012) كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل) معدل سعر البرميل (دولارا)

السنة	كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل)	معدل سعر البرميل (دولار)
2012	887	106.00
2013	872	102.30
2014	918	91.60
2015	1،097	44.70
2016	1،208	36.10
2017	1،208	49.30
2018	1،410	66.60
2019	1،449	61.06
2020	1،255	38.42
2021	1،259	68.39
2022	1،359	95.62

نلاحظ من الجدول اعلاه مفارقة جوهرية بين حجم الإنتاج المادي وتقلبات القيمة السعرية في سوق الطاقة العالمي حيث نلاحظ أن كمية النفط الخام المصدر قد شهدت منحى تصاعدياً عاماً انطلق من ٨٨٧ مليون برميل في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ذروته التاريخية عند ١٤٤٩ مليون برميل في عام ٢٠١٩ وهو ما يعكس تطور القدرات التصديرية والاستخراجية للدولة ومن جانب آخر يظهر معدل سعر البرميل تذبذباً حاداً وخارجاً عن السيطرة المحلية إذ بدأ بمستوى مرتفع عند ١٠٦.٠٠ دولاراً في عام ٢٠١٢ ثم انهار بشكل دراماتيكي ليصل إلى أدنى مستوياته عند ٣٦.١٠ دولاراً في عام ٢٠١٦ وهو ما يفسر الأزمات المالية الخانقة التي واجهت الموازنات العامة رغم زيادة الكميات المصدرة إلى ١٢٠٨ مليون برميل في تلك السنة ومن الناحية التحليلية نجد أن عام ٢٠٢٠ جسد ذروة التحدي المزدوج حيث انخفضت الكمية إلى ١٢٥٥ مليون برميل وتراجع السعر إلى ٣٨.٤٢ دولاراً نتيجة الجائحة العالمية قبل أن يعاود الاقتصاد تنفس الصعداء في عام ٢٠٢٢ بوصول السعر إلى ٩٥.٦٢ دولاراً مع كمية تصدير بلغت ١٣٥٩ مليون برميل وفي الختام فإن هذه الأرقام تثبت بالدليل القاطع أن الاقتصاد العراقي يدار عبر "كميات" الإنتاج لكنه ينمو أو ينكمش وفق "أسعار" الخارج مما يجعل التخطيط المالي طويل الأمد عملية محفوفة بالمخاطر ما لم يتم فك الارتباط بين الإنفاق العام والتقلبات السعرية التي يوضحها الجدول بصورة جلية

٤. خاتمة

اولاً: الاستنتاجات

١. أظهرت نتائج التحليل أن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة والصادرات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية.

٢. بينت البيانات الاقتصادية انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس اختلالاً هيكلياً في بنية الاقتصاد العراقي.

٣. على الرغم من وجود توجهات حكومية نحو دعم التنويع الاقتصادي، إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى أن تأثير أدوات السياسة المالية ما يزال محدوداً في تعزيز القطاعات غير النفطية.

٤. أظهرت نتائج القياس باستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان أن درجة التنويع الاقتصادي في العراق ما تزال منخفضة نسبياً، وهو ما يعكس استمرار الاعتماد الكبير على القطاع النفطي.

٥. يتأثر النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العراق بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

٦. يمتلك العراق موارد طبيعية وبشرية كبيرة يمكن أن تسهم في تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي إذا ما تم استثمارها بشكل فعال في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ثانياً: التوصيات

١. ينبغي توجيه أدوات السياسة المالية، ولا سيما الإنفاق العام والحوافز الضريبية، لدعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات بما يسهم في زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي تحسين بيئة الاستثمار من خلال تطوير التشريعات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمارات.

٣. يمثل القطاع الصناعي أحد أهم ركائز التنويع الاقتصادي، لذلك ينبغي دعم الصناعات المحلية وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية وتوفير الحماية المناسبة للمنتجات الوطنية.

٤. يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال الشراكات الاستثمارية وتحفيز المبادرات الاقتصادية.

٥. ينبغي العمل على تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية من خلال إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات.

٦. يتطلب تحقيق تنويع اقتصادي مستدام وضع استراتيجية طويلة الأمد تستند إلى استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة وتطوير

القطاعات الإنتاجية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على النفط

تضارب المصالح

يؤكد الباحث/الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير النتائج أو نشرها، وأن جميع الإجراءات البحثية تمت وفق معايير النزاهة والموضوعية العلمية.

– المصادر والمراجع:

١. آل شبيب، د.دريد كامل(٢٠٠٩)،الاستثمار والتحليل الاستثماري، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٢. **بخيت، أ.د حيدر نعمة، عطيوي، عباس فاضل(٢٠١٧)**، واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة ١٩٨٠–٢٠١٤ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد ٣، جامعة الكوفة، العراق

٣. تقرير التنمية العربية (٢٠١٨)، الاصدار الثالث، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

٤. الجبوري، عطية محمد اسماعيل(٢٠١٨)، قياس وتحليل إثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (٢٠١٦–٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة تكريت. العراق.

٥. حسن، د.صالح ياسر(٢٠١٦)،الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع، الطبعة الاولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.

٦. **الخطيب، أ.د ممدوح عوض (٢٠١٤)** ، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية .

٧. سجيني (٢٠١٧) اسماعيل ابراهيم ، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، بحث منشور على موقع صحيفة مال الاقتصادية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢ على الرابط التالي : https://www.maaal.com/print/89430

٨. شارف، د.نورالدين(٢٠١٨)، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، جامعة حسيبة بن بو علي، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر، الجزائر.

٩. **الشمري، د. مايح شبيب (٢٠٠٨)**، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق .

١٠. الشمري، د. مايح شبيب، رضا، احمد عبد الرزاق (٢٠١٦)، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد ٢٤، الكوت، العراق

١١. عبد الكريم، م.خالد طه(٢٠١٠)، رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة، مجلة ديالى، العدد الثالث والاربعون، جامعة ديالى، العراق.

١٢. عبد الهادي، د.سامر، الصرايرة، د.شادي، عباس، د.نضال(٢٠١٣)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

١٣. مرزوك، أ.م.د عاطف لافي، عبد الرزاق، مصطفى رفيق(٢٠١٥)، الفوائض والسياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة والعراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، جامعة الكوفة، العراق.

١٤. المشهداني، د.خالد حمادي حمدون(٢٠١٣)، الخصخصة واثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي ،الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

15. Cherif, Reda, Fuad Hasanov(2014), Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions , IMF work paper ,Concept, or State of Confusion , The journal of regional analyzes & policy, Faculty of Forestry, SUNY - College of Environmental

Science and Forestry, 320 Bray Hall; 1 Forestry Drive, Syracuse.

16. Dwarka , Dr .Ramdath(2010) , The Diversification challenge for Caribbean economies , Department of economics , Conference on the economy.
17. Hamidato, Mohamed Nasser, Baqaas Alssafiah(2017), Economic diversification in Algeria, Global Journal of Economic and Business (GJEB), University Echahid Hamma Lakhdar-ElOued, Algeria.
18. Herzer, Dierk, Nowak-Lehmann (2006)Export Diversification, Externalities and Growth Evidence for Chile, Proceedings of the German Development Economics Conference, Berlin 2006 / Verein für Socialpolitik, Research Committee Development Economics, No. 12, German .
19. Hvidt, Martin(2013), Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Economic diversification inGCC countries
20. Ndjambou,Pateme(2013)DIVERSIFICATIONÉCONOMIQUETERRITORIALEENJEUX,DÉTERMINANTS,STRATÉGIES,MODALITÉS,CONDITIONSET,PERSPECTIVES ,UNIVERSITÉ DU QUÉBEC , FRANCE.
21. Pant, Bhubanesh, Rajan Krishna Panta(2009) , Export Diversification and Competitiveness Nepal's Experiences, Deputy Director, Research Department, Nepal Rastra Bank , Nepal.
22. Salvatore ,Dominick (2010), Introduction to International Economics, second edition, John Wiley & Sons, Inc. , United States of America